

دعوة لإلغاء المدارس * !!

كاد قلبي يُعْتَصِر بين ضلوعي وجعا وأنا أسمع أنين كلمات صاحبي متحدثا عن حال ابنته التي هي أم لاثنتين ، فقد اضطرت منذ شهور قليلة أن تتخفف من عملها الرسمي ، فتقتصر على ثلاثة أيام أسبوعيا ، حيث يبيح نظام العمل لها هذا ، مضحية بنقص كبير في مرتبها ، رغم حاجتها الماسة إليه بحكم انفرادها بإعالة أسرتها الصغيرة . اضطرت إلى ذلك حتى تستطيع القيام على أمر ولديها من حيث توصيل هذا وتلك إلى أماكن تلقيهم الدروس الخصوصية ، ثم الانتظار حتى ينتهي كل منهما من درسه لتعيده إلى المنزل ، في أوقات مختلفة من اليوم ، نهارا وليلا ، مع أن الإبنة المسكينة ليست في حالة سوية جسميا لعة في عمودها الفقري !

قلت لصاحبي متسائلا باندهاش ، أن معلوماتي هي أن حفيديه ملتحقان بمدارس اللغات ذات المصروفات العالية ، وأن المتوقع بناء على هذا أن يكون التعليم في مثل هذه المدارس على قدر عال من مستوى الخدمة ، وإلا فما جدوى دفع آلاف من الجنيهات سنويا ، وكان الأجدى - إذا كان الأمر كذلك - أن يلتحقا بالمدارس ويوفرا هذه الآلاف المؤلفة من الجنيهات .

قال صاحبي محتجا : أنتم أساتذة التربية تعيشون في برج عاجي ، تغوصون في صفحات الكتب التي تحلق في آفاق مثالية عما ينبغي أن يكون عليه المعلم ، وما يجب أن يسلكه التلميذ ، وقواعد التعليم الصحيحة ، وأصول المذاكرة الفعالة ، بينما لو عثتم بعض الوقت داخل مدارسنا لرأيتم العجب العجاب . . . لم تعد المدارس للتعليم ، وإنما هي فقط للإيواء المؤقت جزءا من اليوم حتى يعود كل من الأب والأم من عملهما ، لا

* جريدة الدستور ، في ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٨

فرق في ذلك بين مدرسة حكومية مجانية ومدرسة خاصة بمصرفيات . .
يُهرع أولياء الأمور إلى المدارس المتميزة بحثًا عن خدمة تعليمية
اختلفت منذ عقود من مدارسنا الحكومية ، لكن " وباء للدروس الخصوصية
" أصبح بلاء عاما . . فقل لي بالله ، ما لزوم هذه المدارس وإنفاق مليارات
الجنيهات عليها ونحن ننفق ما قد يزيد على اثني عشر مليارا على الدروس
الخصوصية ؟!

ثم قام صاحبي فاتحا صفحات أحد أعداد جريدة الأهرام منذ عدة أيام
ليريني تحقيقا صحفيا محزنا عن عشرات المدارس الحكومية للاخوية من
للتلاميذ ، منذ شهر مارس على وجه التقريب ، ذلك لأن للتلاميذ لا
يشعرون بقيمة وجدوى ما يتعلمونه داخل المدرسة ، فالمراكز التعليمية
أصبحت منتشرة تكاد تنافس المدارس ، تستقطب خيرة المدرسين ،
ويسودها ضبط وربط وانتظام في العمل وبقية في المعايير وجودة عالية في
التعليم . والمعلمون بالتالي لا يجدون وقتا يمضونه في المدارس من كثرة
دروسهم وأعبائهم ، وإن حضر للولد منهم فلكي يثبت حضوره ، ثم
ينصرف بحجة أو أخرى ليواصل عمله الخارجي ، والتلاميذ أصبحوا
منهكين يسعون إلى النوم في ساعات النهار الأولى من كثرة السهر
والجري بين مواقع الدروس الخصوصية ، سواء في البيوت أو في مراكز
التعليم التي يسمونها " سناتر " !! جمع " سنتر "

أقول الحق ؟ كذبت أوارى وجهي خجلا أمام الصديق المسكين ، لا
لكونه صاحبي ، فمن المؤكد أنه ليس فريدا في حاله هذه ، بل واحد من
عشرات الألوف من أولياء الأمور الذين يعيشون معيشة ضنكا ، حيث لا
يدرون حقا " يلاحقوها منين واللامنين ؟ " من أسعار اللحوم التي أصبحت
عزيزة المنال ؟ أم من طوابير الخبز الذي هو ألف باء للحياة البشرية عامة
والمصرية خاصة ، حتى لقد انفردنا بين شوب العالم بتسمية الخبز " العيش

" ، وكأنه يساوى الحياة ، أم ٠٠٠ أم ، إلى غير هذا وذلك من منغصات وعوائق المعيشة المصرية في هذا العهد الذى يكاد يرجعنا إلى أيام وصلت بالمصريين ، في بعض العهود القديمة أن يجولوا في للطرق بحثا عن حيوانات ضالة يأكلونها أو بقايا طعام في هذا الركن أو ذاك ؟

لكن صديقى هذا ، فيما يبدو ، قد ظلمنا نحن أساتذة التربية في تصويره أننا نعيش في عالم المثاليات القائم في الكتب والبحوث والدراسات التربوية ، إذ أن المسؤولين أنفسهم القائمين بحركة الواقع التعليمى ، لا أقول يعيشون مثل أساتذة التربية الأكاديميين في عالم مثالى ، وإنما يعيشون عالم أو هام من الإنجازات تراها تملأ تصريحات وزيرى التربية والتعليم والتعليم العالى وكبار مساعديهما ، وأحاديث كثيرة عن الإصلاح والتطوير والمؤتمرات والاستراتيجيات والخطط ، ثم تتلفث حولك ، فإذا بأنات مثل هذا الأب وذاك ، هذه الأم وتلك ، فكأننا نعيش مصريين لا مصر واحدة ، تلك يرد أهلها ماء "عذب فرات سائغ شرابه " ، وهؤلاء يربون ماء " ملحه أجاج " ، وفقا للتعبير القرأنى !

ساعة انتهاء الصديق المسكين من التعبير عن أناته وأوجاعه ، قفزت إلى ذهنى ، وبسرعة تلك الدعوة التي قرأنا عنها في أول السبعينيات لأحد الأعلام في الفكر التربوى الغربى في ذلك الوقت " إيفان إيلتش " Ivan Illich " كما تتبدى في كتاب صغير صدر له بعنوان " مجتمع بلا مدارس " Deschooling Society ، ولم يكن إيلتش منفردا في رأيه هذا ، بل شاركه بعض آخر ، وإن لم يكونوا " كثر " !!

كانت دعوة إيلتش هذه مثار سخريتنا عندما قرأنا عنها في أول السبعينيات ، ولم تكن ندرى - وفق أسوأ السيناريوهات تشاؤما - أن يوما سوف يأتى علينا لنتذكر هذه الدعوة ، ونرى أنها - فيما يبدو - قد أصبحت

تتاسبنا ، وإن كانت المبررات لدينا تختلف كثيرا عما كان وراء دعوة
إيلتس

إننا إذا كنا قد سمعنا عن حالات انتحار في العالم الغربي بدوافع
الترف الزائد والملل من يسر الحياة لدى كثيرين ، بينما نرى حالات انتحار
في بلدنا من شدة الجوع وشظف العيش وصعوبة الحصول أحيانا على الحد
الأدنى للحياة الإنسانية للكرامة ، فإننا نجد أنفسنا هنا أمام مفارقة ماثلة ،
وإن اختلفت الدواعي والأسباب .

لقد كان إيلتس " برما " من سطوة " المؤسسية " ، خوفا من طغيانها
على الحرية الفردية ، وتفولها على التمايزات الشخصية وسعيها إلى "
التميط " ، فكل التلاميذ - مثلا - في المدارس الابتدائية يتلقون قدرا ونوعا
واحدا متماثلا من التعليم ، مما ينتج شخصيات تكثر بينها المشابهات
وتخفى التمايزات التي تنتج للمجتمع صور الابتكار والإبداع . لكننا في
بلادنا نشكو من ضعف " المؤسسية " ، فمط النظام القائم هو " للشخصنة "
، أى الاعتماد على العلاقات الشخصية والقرابية والقبلية والمواقع المالية
والإدارية والاجتماعية المتميزة ، حتى هذا المثال الذى سقناه عن دور
المدرسة الابتدائية في تقديم قدر عام مشترك بين المواطنين ، أصبح في
خبر كان في مصر ، من كثرة توافر أنماط متعددة من هذا التعليم ، من
تعليم منى إلى دينى ، إلى عسكرى ، وداخل للتعليم للمدنى ، هناك
حكومى رسمى ، وآخر خاص ، وداخل الحكومى هناك تجريبى
بمصروفات ، وآخر مجانى ، وداخل للخاص مستويات متعددة تبدأ بألف
جنيه للتلميذ في العام وتتجاوز بضع عشرات الألف في مدارس أخرى ،
وفى كل مستوى ، هناك " مادة " للتعليم غير المباشر من خلال " السياق
الثقافى والمجتمعى " ، الذى ينتج فولرق طبقية تغتال " العدل التربوى " .

لكن ، البديل الذي قدمه إيلتس ، فيما يبدو ، قد أصبح جاهزا اليوم ليكون حلا لنا يعوضنا عن هذه المدارس التي أصبحت لا تقوم حتى بالحد الأدنى من مسؤولياتها في " التعليم " ، بعدما تنازلنا منذ سنوات عن واجبها الأول ألا وهو " التربية " وقلنا أنه مسئولية الأسرة بالدرجة الأولى ، فإذا بالأسرة نفسها لا تجد وقتا للقيام بذلك ، فالأبوان يلهثان طوال النهار والليل بحثا عن لقمة العيش .

أما البديل ، فهو هذه المؤسسات التي تعرف باسم مؤسسات التعليم للامدرسى ، أى التي تقدم خدمة تعليمية ، لكن عن غير طريق " للنظام للمدرسى " المعروف بتسلسله ومبانيه ومناهجه وامتحاناته ومعلميه ، وأبسط أشكاله التي يعرفها معظم الناس ، هذه المراكز المتعددة التي تقدم برامج سريعة لتعليم حرفة من الحرف ، أو جديد في مجال معين ، كما نرى في مراكز تعليم الكومبيوتر واللغات ، على سبيل المثال .

وفضلا عن ذلك ، هناك آلاف من دور العبادة ، مساجد وكنائس ، هي الأخرى تقدم تعليما لامدرسيا ، يمكن تقنينه .

وهناك هذا الكم الضخم من الإذاعات والقنوات التلفزيونية . . . أيضا العديد من مراكز " التدريب " التي أصبحت منتشرة في العديد من المدن والأحياء .

هذه المليارات إنن التي تتفقها الدولة بغير عائد يتكافأ مع قيمتها ، وهذه المليارات التي يدفعها أولياء الأمور في الدروس الخصوصية ، فلتوجه لدعم هذه القنوات من التعليم للامدرسى التي ضربنا أمثلة لبعضها ، وتصحيح مسار ما هو ضعيف أو غير جيد ، واستحداث الجديد المتطور ، وبالتالي سوف نقدم لأجيالنا أنماطا من التعليم كثيفة الوقت ، متنوعة الأغراض والأهداف ، سريعة التغير وفقا لمتغيرات السياقات المجتمعية والعصرية .

نقول كل هذا ، لا عن " كفر " بالمهام الأساسية التي من أجلها قامت المدارس ، فسوف نظل نؤمن بأن المدرسة هي خير وسيط للتربية وخير قناة للتعليم ، ولكن ، ماذا نفعل ونحن نرى عشرات الألاف من أبنائنا يذهبون إلى مدارس أصبحت عاجزة عن القيام بأبسط مهامها ، وقيادات تعليمية تعيش في عالم اللوهم وتتحدث ليل نهار عن " إنجازات " كاذبة خادعة ، وتضيع مليارات للجنيهاات على خزائن النولة وجيوب المواطنين ، ومن أجل الحصول على " تعليم مغشوش " لا يثمر ولا يغنى من جوع !!؟
إن وطننا يعيش خطرا مفرعا حقا ، ذلك أن عملية بناء إنسانه " للتعليم " تعيش خطرا داهما ينذر بأشر للعواقب .

هذا عبث بالتعليم وليس إصلاحا* !

عندما تولى " ديان " قيادة جيش العدو الصهيونى في عدوان ١٩٦٧ ، ولو حظ أنه يطبق خططه التي نفذها في عدوان ١٩٥٦ ، وقيل له أن هذا سوف يعطى المصريين فرصة لحسن الاستعداد ، أجاب بأن هذا لن يحدث لأن العرب عموما لا يقرعون التاريخ جيدا !!

ويبدو أن القائمين " بهوجة " إصلاح التعليم في الوقت الحالى يعتمدون بالفعل على أن الناس تنسى بسرعة ، فيما يبدو من شدة انغماسهم في الحصول على لقمة العيش ، وبالتالي فعندما نرى " حركة " ترفع شعار إصلاح التعليم سوف يسعد للجميع بذلك دون أن يدروا أن القصة مكررة حتى أصبحت كالاسطوانة المشروخة تثير الغثيان حقا .

لن نغرق القارئ في تفاصيل تاريخية ، فنحن نعلم أن " العقل الأمريكى " الذى أصبح متواجدا في كل ركن من أركان التعليم في مصر ، يكره " التاريخ " ، حيث هم قوم بلا تاريخ ، لكننا سوف نضع أمامنا محاولات الإصلاح في صورة واحدة ، حتى تظهر حقيقتها كحبات المسبحة بدلا من أن تبدو وكأن كل " حبة " قائمة بذاتها .

فعندما بدأت فترة العهد الحالى في أكتوبر عام ١٩٨١ ، كانت وزارة التربية والتعليم قد انتهت للتو من إعداد مشروع شامل متكامل عن تطوير التعليم في ورقة قدمها الدكتور مصطفى كمال حلمى ، والتي كان ثمرتها قانون التعليم عام ١٩٨١ ، الذى ظل مهيمنا على حركة التعليم منذ ذلك الوقت حتى الآن ، مع حدوث بعض التعديلات .

* جريدة الدستور فى ١٨ / ٥ / ٢٠٠٨

كانت الورقة على درجة عالية من الإحاطة والجودة وعمق التفكير
حقا ، ولعلها من أندر الخبرات التي سارت في سلسلة من الإجراءات التي
تجعل منها تعبيراً عن قطاعات متخصصة ومهتمة بالمسألة التعليمية ،
وهي بهذه الصورة كانت تحتاج إلى تنفيذ ومتابعة ليس أقل من عشرة
سنوات ، لكن الذي حدث أن الظروف لم تتح لها الوقت الكافي للتطبيق ،
بحكم ما تعرفه مصر من كثرة التعديلات للوزارية ، وبحكم سيادة مبدأ أن
سياسة التعليم في مصر هي سياسة وزير لا سياسة وزارة ، الأولى تتغير
بتغير الوزراء ، والثانية - التي لم نعرفها بعد - تأخذ وقتها في التطبيق
والمتابعة .

ومن هنا فقد شهدنا عام ١٩٨٥ ورقة أخرى تصدر عن وزارة للتربية
بعنوان (السياسة التعليمية) ، حيث كان الدكتور عبد السلام عبد الغفار
وزيراً للتربية ، وكان هو ثالث أستاذ متخصص في العلوم التربوية
والنفسية يتولى هذه الوزارة في تاريخ مصر كله : الأول : إسماعيل
القباني ، والثاني ، الدكتور عبد العزيز السيد .

كانت ميزة (السياسة التعليمية) أنها ابتعدت كثيراً عن العبارات
الإنشائية والكلمات البليغة ، لترسم مجموعة من " البرامج " ، والمبنية على
" أهداف إجرائية " .

لكن الرجل لم يستمر في الوزارة أكثر من عام واحد لتطوى صفحة
التطوير الذي رسم خطته ، ويهيل من جاء بعده التراب عليها ، وبالتالي
فإنها لم تأخذ حظها الكافي من التطبيق والاختبار ، وتضيع جهود كثيرين
من المتخصصين الذين ألفتوا شهوراً يفكرون ويهدون ويدرسون ، وتتفق
عليهم الأموال اللازمة .

ولم يمض الوزير الذي جاء بعد عبد السلام (منصور حسين) بدوره
أكثر من عام على وجه التقريب ليحجى الدكتور فتحى سرور ، أستاذ القانون

الجئاني ، عام ١٩٨٦ ، ويطوى كل المشروعات السابقة ، بكل ما أنفق عليها من جهد ومال ووقت ، ويظهر لنا بما عرف باستراتيجية تطوير التعليم في مصر عام ١٩٨٧ ، من خلال أيضا مؤتمر قومي حضره رئيس الدولة ، وكان لكاتب هذه السطور دور كبير في إعداد هذه الاستراتيجية . وأقر وأعترف بأن هذه الاستراتيجية لم تأخذ حظها الزمني في الإعداد ، كما نبهنا وصرحنا للدكتور سرور ، لكنه كان متعجلا للغاية ، حيث كان قد أخذ موافقة بتشريف رئيس الدولة للمؤتمر القومي ، قبل أن تُعد الاستراتيجية .

كان المؤتمر حشدا ضخما أقرب إلى أن يكون " مهرجانا " منه لمؤتمر علمي قومي ، مما جعل المناقشات والاقتراحات لا تزيد عن الجهد الذي استغرق في قولها أو كتابتها ، ذلك أن الاستراتيجية " مكتوبة " في كتاب ، وكان الأفضل أن تجيء مطبوعة بعد المناقشات . صحيح أنه أعيد طبعها بعد ذلك بعامين على وجه التقريب ، لكن لا للاستفادة مما قيل من نقد وما جرى من مناقشات ، وإنما لأن مستشارا جديدا التحق بمعية الوزير ، فرأى - كالعادة - أن يترك بصماته على الاستراتيجية ، بغض النظر عما يكون من تكاليف ووقت وجهد .

وقبل أن يجف مداد الاستراتيجية ، إذا بالوزير يُحدث كارثة كبرى في التعليم الابتدائي عام ١٩٨٨ بإنقاص مدة التعليم إلى خمس سنوات فسي الوقت الذي يسير العالم فيه نحو زيادة فترة هذا التعليم التأسيسي العام ، ولم يكن هذا موجودا في الاستراتيجية ، بل إن المستقرى لما جرى في ميدان التعليم بعد صدور الاستراتيجية يمكن أن يلاحظ ضعف العلاقة بين ما كان مكتوبا ، وما جرى ، فكانها لم تكن محاولة جادة ، بقدر ما هي " حركة " سياسية للظهور أمام رئيس الدولة بمظهر المُطوّر ، للناهض بالتعليم ، لكن حقيقة الأمر أن " اللقبة " كانت بغير شيخ يرقد تحنها !!

وعندما تمت ترقية الدكتور سرور ليكون رئيسا لمجلس الشعب ، بعد ما فعله في مستقبل أبناء هذا الوطن المغلوب على أمره ، جاء أستاذ طب الأطفال الدكتور حسين بهاء الدين ليسجل رقما قياسيا في طول مدة توريه بحيث تصل إلى ثلاثة عشر عاما ، لاحظنا خلالها أن الوزارة لم تجر على سنة من سبقوها بأن تكون لها هي الأخرى " ورقة تطوير " أو " سياسة تعليمية " أو " استراتيجية " ، بل كان النهج للحاكم يقوم على أمرين :

أولهما الحديث بلغة " الإنجازات " ، أى فعلنا وفعلنا ، لا بلغة استشراف المستقبل ، ولذلك كانت الوزارة تصدر كل عام على وجه التقريب من الورق الملون المصقول الفخم ، لكن تاريخ الإنجازات لم يكن يبدأ إلا بعام ١٩٩١ ، أى عام تولى بهاء الوزارة ، وكان الإصلاح والتطوير لم يولدا إلا على يديه هو ، تماما مثلما نافقت كبرى الصحف القومية اليومية رئيس الدولة في عيد ميلاده ، فاعتبرت أن مصر يوم توليه قد ولدت من جديد .

ووصل أمر إيراز الإنجازات أنها كانت تقاس بالحجارة والأسمنت فيشيرون إلى أن ما تم بناؤه من مدارس يفوق ما تم في السد العالي ، ويتجاوز حجم الأهرامات ، وما إلى هذا وذلك من أسلوب لا أدرى حقا كيف يمكن للمؤرخ التعليم أن يصفه .

ثانيهما ، التحدث باسم رئيس الدولة ، بحيث انفردت تقارير الوزارة في هذه الفترة باقترائها باسمه ، وهو ما لم يحدث طوال تاريخ التعليم في مصر .

لكن هذا العهد البهائي شهد ثلاثة مؤتمرات : للتعليم الابتدائي ، ثم للتعليم الإعدادي (مع أن القانون يعتبرهما مرحلة واحدة) ، ثم للمعلم ، وعقدت عشرات الجلسات للمناقشة في سبل تطوير التعليم الثانوي تمهيدا لعقد مؤتمر له ، ولم يعقد لتغيير الوزير .

وعقد أيضا مؤتمر للتعليم العالي عام ٢٠٠٠ كان أكبر إنجازاته هذا القانون المشبوه الذي كمنت وراءه مقاصد انتقام من البعض ، ودفعت ثمنه أجيال متعاقبة من أكبر وأعظم شيوخنا في الجامعات .

وفي نفس الوقت كان كاتب هذه السطور يعرض لمدة سنة أشهر مشروعا لتطوير التعليم العالي في المجلس القومي للتعليم ، لكن ما كانت هناك علاقة بين الجهدين المتآنين ، إلا دعوة تلقيتها في نهاية مؤتمر الوزارة لحضور الجلسة الختامية و " شنطة " بها أوراق المؤتمر ، وكان التعليم هنا في المجلس القومي في دولة ، وفي الوزارة في دولة أخرى .

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ ، جمعت مكتبة الإسكندرية عشرات من أساتذة التربية ومسؤولي التعليم والمهتمين ، وحضور وزيرى التعليم ، ومسئول التعليم في حزب الحكومة ، ونوقشت جميع جوانب ومراحل وقضايا ومشاكل التعليم في مصر من الحضارة إلى الدراسات العليا بالجامعات ، وكان كثيرون كلفوا بكتابة بحوث متخصصة ، ثم قامت المكتبة بتلخيص كل هذا ، حتى المناقشات التي كانت قد سجلت وُفرغت في تقرير واحد يحمل رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم في مصر !

ها أنت ذا عزيزى القارئ ، وخلال عهد واحد من عام ١٩٨١ ، ترى العديد من الاستراتيجيات وأوراق التطوير والمؤتمرات والخطط ، فضلا عن وجود مجلس قومي للتعليم يتبع رئاسة الجمهورية ، له مئات التقارير منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى الآن ، ولا تجد تواسلا فيما بين كل هذا بحيث يجرى هذا الجهد مُطورا ومواصلا ومضيفا ومصححا لما قبله ، بل " كل في فلك يسبحون " ، وخلال هذا كله يخضع ملايين الأبناء والبنات للتجارب التعليمية ، وتتفق ملايين الجنيهاً ونستغرق السنوات تلو السنوات ، ولا تجد تأثيرا وتأثيرا بين كل جهد وسابقه ولاحقه .

لو كان الأثر السيئ لهذا النهج العبثي يقتصر على هذا الوزير أو ذلك ورجاله ، لهان الأمر ، لكنه يبذر بنورا الله وحده أعلم بما فيها من ثغرات وسلبيات ، فينشوه تعليم أبناء هذا الوطن ، وتنشوه بالنألى شخصياتهم ومستقبلهم الذى هو مستقبل مصر ، وآية ذلك أنك لو نزلت للشارع وسألت عينة عشوائية ممن الناس عن حال للتعليم فسوف تسمع عما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من سوء الحال وتدهور المال !!

وإذا كانت " الجلبة " الحادثة الآن خاصة بالتعليم الثانوى ، من اجتماعات ولجان ومناقشات تجئ بعد أن كتبت " خطة استراتيجية علم ٢٠٠٧ ، فأيهما للحصان وأيهما العربية ؟ هل تجئ الخطة بعد المناقشات والمدلولات أم قبلها ؟ إن التوجهات البارزة حتى الآن تكاد تدور في فلك ما جاء في الخطة الاستراتيجية ، الممولة خارجيا ، ،الموجهة أجنيا ، فكأننا نسمع مرة أخرى للصيحة الشهيرة " أبشر بطول سلامة يا مربع " ، ونؤكد أننا أمام عبث بالتعليم حقيقى !